

اولا رجلا فيكون تخصيص واحد وذلك لان اسم الجنس جامعا لعينين
الجنسية والعدد المعين اعني الواحد ان كان مفردا والاثنين ان كان
مثنى والزائد عليه ان كان جمعا فاص التكرار المفردة ان يكون الواحد من
الجنس فقد يقصد به الجنس فقط وقد يقصد به الواحد فقط والذي
يشعر به كلام الشيخ في لائى الاجاز ان لا فرق بين المعرفة والتكرار
في ان البناء عليه قد يكون للتخصيص وقد يكون للمتقوي وقد ان
عنه القاهر السكاكي على ذلك اي على ان التقديم بعيد التخصيص
لكن خالفه في شرطه وتفاوتا فان مذهب الشيخ ان ان ولي حرف
الشيء فهو للتخصيص قطعا والا فقد يكون للتخصيص وقد يكون للمتقوي
مظهر ان الاسم ومظهر او مظهر منغيا كان الفعل ومنبأ
ومذهب السكاكي ان ان كان توكرا فهو للتخصيص ان لم ينع منبأه و
ان كان معرفا فان كان مظهرا فليس الا للمتقوي وان كان مظهرا فقد
يكون للمتقوي وقد يكون للتخصيص من غير تفرقة بين ما يلي حرف الشيء
وغيره والى هذا اشار بقوله الا ان قال التقديم بعيد الاختصاص
ان جاز تقديره اي المستند اليه في الاصل مؤخر على ان فاعلمت لفظ
لا لفظا نحو انما قلت فانه يجوز ان يقدر ان اصل قلت انما فيكون ان
فان علمت تأكيذا لفظا وقد عطف على جاز يعني ان افادة التخصيص
بشرطين اهدى جعل التقديم والاهل ان يقدر في كذا اي يقدر ان
كان في الاصل مؤخر والاى وان لم يوجد الشرطان فلا يقيد

الدلالة بتقديم المؤخر

فلا يقيد التقديم الا لتقوي الحكم سواء جازا تقديره الشاخر كما في نحو انما
قلت ولم يقدر او لم يقدر تقديره الشاخر اصلا نحو زيد قام فانه لا يجوز
ان يقدر ان اصدا قام زيد فيقدم لما استنكره ولما كان متخفا هذا
الكلام ان لا يكون نحو جازا ف يقيد للتخصيص لانه اذا اخر
فهو فاعل لفظا لا معنى استثناء السكاكي واخر من هذا الحكم
بان جعله في الاصل مؤخر اعني ان فاعل معنى لا لفظا بان يكون هذا لا من
الضمير الذي هو فاعل لفظا وهذا معنى قوله واستنكره السكاكي التكرار
بجعله من باب واسر نحو الذي تظنواى على القول بالابدال من
الضمير يعني قد بان الاصل في رجل جاء في جاء في رجل على ان رجل
ليس فاعلا بل هو بدل من الضمير في جاء في كما ذكر في قوله واسر
النحوي الذين ظنوا ان الواو فاعل والذين ظنوا بدل منه وانما جعله
من هذا الباب لئلا يسبق التخصيص لانه سبب له اي التخصيص
اي سبب تقديره مؤخر في الاصل على ان فاعل معنى ولولا ان تخصص
ما صح وقوعه مبتدأ بخلاف المعرفة فانه يجوز وقوعه مبتدأ من
غير اعتبار التخصيص فلزم ارتكاب هذا الوجه البعيد في التكرار
دون المعرفة ثم قال السكاكي بشرطه اي شرطه لكون جعل التكرار من
هذا الباب واعتبار التقديم والشاخر فيه ان لا يخرج من التخصيص
ما يحتمل لكونه رجلا في علمه ان معناه رجل جاء في المرأة او لا
يجلان دون قولهم شرهت ذاناب فان فيه ما يمنع التخصيص

فلا يقيد التقديم الا لتقوي الحكم سواء جازا تقديره الشاخر كما في نحو انما
قلت ولم يقدر او لم يقدر تقديره الشاخر اصلا نحو زيد قام فانه لا يجوز
ان يقدر ان اصدا قام زيد فيقدم لما استنكره ولما كان متخفا هذا
الكلام ان لا يكون نحو جازا ف يقيد للتخصيص لانه اذا اخر
فهو فاعل لفظا لا معنى استثناء السكاكي واخر من هذا الحكم
بان جعله في الاصل مؤخر اعني ان فاعل معنى لا لفظا بان يكون هذا لا من
الضمير الذي هو فاعل لفظا وهذا معنى قوله واستنكره السكاكي التكرار
بجعله من باب واسر نحو الذي تظنواى على القول بالابدال من
الضمير يعني قد بان الاصل في رجل جاء في جاء في رجل على ان رجل
ليس فاعلا بل هو بدل من الضمير في جاء في كما ذكر في قوله واسر
النحوي الذين ظنوا ان الواو فاعل والذين ظنوا بدل منه وانما جعله
من هذا الباب لئلا يسبق التخصيص لانه سبب له اي التخصيص
اي سبب تقديره مؤخر في الاصل على ان فاعل معنى ولولا ان تخصص
ما صح وقوعه مبتدأ بخلاف المعرفة فانه يجوز وقوعه مبتدأ من
غير اعتبار التخصيص فلزم ارتكاب هذا الوجه البعيد في التكرار
دون المعرفة ثم قال السكاكي بشرطه اي شرطه لكون جعل التكرار من
هذا الباب واعتبار التقديم والشاخر فيه ان لا يخرج من التخصيص
ما يحتمل لكونه رجلا في علمه ان معناه رجل جاء في المرأة او لا
يجلان دون قولهم شرهت ذاناب فان فيه ما يمنع التخصيص

اي استثناء السكاكي على ذلك اي على ان التقديم بعيد التخصيص
لكن خالفه في شرطه وتفاوتا فان مذهب الشيخ ان ان ولي حرف
الشيء فهو للتخصيص قطعا والا فقد يكون للتخصيص وقد يكون للمتقوي
مظهر ان الاسم ومظهر او مظهر منغيا كان الفعل ومنبأ
ومذهب السكاكي ان ان كان توكرا فهو للتخصيص ان لم ينع منبأه و
ان كان معرفا فان كان مظهرا فليس الا للمتقوي وان كان مظهرا فقد
يكون للمتقوي وقد يكون للتخصيص من غير تفرقة بين ما يلي حرف الشيء
وغيره والى هذا اشار بقوله الا ان قال التقديم بعيد الاختصاص
ان جاز تقديره اي المستند اليه في الاصل مؤخر على ان فاعلمت لفظ
لا لفظا نحو انما قلت فانه يجوز ان يقدر ان اصل قلت انما فيكون ان
فان علمت تأكيذا لفظا وقد عطف على جاز يعني ان افادة التخصيص
بشرطين اهدى جعل التقديم والاهل ان يقدر في كذا اي يقدر ان
كان في الاصل مؤخر والاى وان لم يوجد الشرطان فلا يقيد

اي سبب تقديره مؤخر في الاصل على ان فاعل معنى ولولا ان تخصص
ما صح وقوعه مبتدأ بخلاف المعرفة فانه يجوز وقوعه مبتدأ من
غير اعتبار التخصيص فلزم ارتكاب هذا الوجه البعيد في التكرار
دون المعرفة ثم قال السكاكي بشرطه اي شرطه لكون جعل التكرار من
هذا الباب واعتبار التقديم والشاخر فيه ان لا يخرج من التخصيص
ما يحتمل لكونه رجلا في علمه ان معناه رجل جاء في المرأة او لا
يجلان دون قولهم شرهت ذاناب فان فيه ما يمنع التخصيص